الباب الثاني
في المد والقصر لحروف المد وحرفي اللين

وهنا فصلان:

الفصل الأول
في مد حرف المد

قال عند قول الشاطبي: (باب المد والقصر): المد في هذا الباب - يعني بابَ حروف المد - عبارة عن زيادة المد في حروف المد لأجل همز أو ساكن بعدها، والقصر عبارةٌ عن ترك تلك الزيادة[١]، وقد يستعمل المد في إثبات حرف المد والقصر في حذفه[٢]. انتهى.

ويسمى ذات حرف المد: المد الطبيعي[٣]، وامتداده قدر ألف، [٤] وفي بعض الكتب المدُّ بقدر ألف: مدُّك بقدر انفتاح الفم[٥]، يعني انفتاحه بحسب الطبع بدون تكلف[٦]، أقول: وهذا الميزان لا يظهر إلا في حروف الشفة نحو: ما، با، فا[٧].

أقول: وقد أوضحت هذا الباب في رسالتي المسماة، بـ (جُهْد المُقِلّ) [٨] و(شرحه)[٩] بما لا مزيد

---

(١) انظر: إبراز المعاني: ١١٣، وانظر أيضًا: سراج القارئ ٥٣، وجهد المقل ٢٣، وكنز المعاني ١٠٢.

(٢) كما في (فارهين) من قوله تعالى: (وتنحتون من الجبال بيوتا فارهين) قرأها ابن عامر والكوفيون بالمد، أي بإثبات الألف، والباقون بالقصر أي بالحذف.

(٣) **المد الطبيعي:** هو الذي لا يقوم ذات حرف المد دونه، كالألف من (قال) والوا من (يقول)، والياء من (قيل). منجد المقرئين ٥٧، وكذا الفوائد المفهمة في شرح المقدمة ١٣١ - ١٣٢، والدقائق المحكمة في شرح المقدمة ٥٥، والإتقان ١٢٧/١.

(٤) انظر: المنح الفكرية ٥٠، وقيل إن نقصه عن ألف حرام شرعًا. راجع: النجوم ٤٧، ونهاية القول المفيد ١٣٠.

(٥) ذكر ابن الجزري أن الفتح عبارة عن النطق بالألف مركبة على فتحة خالصة غير ممالة، وحدُّه: أن يؤتى به على مقدار انفتاح الفم. انظر: التمهيد ٥٧.

(٦) نقل المرعشي عن الداني أن الكلام في المخارج يكون على حسب الطبع المستقيم بدون تكلف. وقيل إن هذا النوع من المد سمي طبيعيًّا؛ لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حده، ولا يزيد عليه. راجع: جهد المقل/٣و ٩و ٢٩، ونهاية القول المفيد ١٣٠.

(٧) انظر في حروف الشفة: العين ٥٨/١، والكتاب ٤٣٣/٤، وسر الصناعة ٥٣/١، والمفيد في شرح عمدة المجيد ٤٢، والأصوات اللغوية ٤٥-٤٦، ومناهج البحث اللغوي ٢١٣.

(٨) انظر: جهد المقل ٢٣، وجهد المقل للمرعشي، وقد طبع هذا الكتاب في الأستانة سنة ١٢٨٨هـ.

(٩) المراد بقوله "وشرحه" هنا هو كتاب "بيان جهد المقل" للمرعشي.

عليه، ولنختصر هنا فنقول:

سبب الزيادة على المد الطبيعي في حروف المد: لفظي ومعنوي

أما اللفظيّ فهو قسمان: **القسم الأول:** همز بعد حرف المد في كلمته [١]، أو في كلمة أخرى.[٢] فإذا وقع الهمز في كلمته نحو: ﴿جَآءَ﴾ (سورة النساء ٤/ ٤٣)، و﴿وَجِاْيٓءَ﴾ (سورة الزمر ٣٩/ ٦٩)، و﴿فُرُوٓءٍ﴾ (سورة البقرة٢/ ٢٢٨)، فلا خلاف بين القراء في الزيادة على قدر المد الطبيعي[٣].

وأما إذا كانت الهمزة في غير كلمة المد، بأن كان المد في آخر كلمة، والهمزة في أول كلمة بعدها نحو: ﴿بِمَآ أَنزَلَ﴾ (سورة الشورى ٤٢/ ١٥)، و﴿فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ (سورة الأنعام ٦/٦٨)، و﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ (سورة البقرة ٢/ ١٣٦)، فإذا وقف فيه على كلمة المد، فلا مد فيه لأحد من القراء، [٤] وأما إذا وصل فابن كثير والسوسي يقصرانه ألبتة، وقالون والدوري يقصرانه ويمدانه، والباقون يمدونه ألبتة [٥].

قال علي القاري: قال ابن الجزري: القراء يمدون حرف المد في النوعين قدرًا واحدًا مشبعًا، وهو خمس ألفات [٦] مع المد الأصلي وأربع بدونه. وقال الشاطبي على ما حكى عنه السخاوي[٧]: إنهم

---

(١) إذا وقع حرف المد قبل الهمزة، وكانا في كلمة واحدة، فهذا النوع من المد يسمى بالمد المتصل. انظر: منجد المقرئين ٥٨، والتمهيد ١٦١، والفوائد المفهمة ١٣٦.

(٢) إذا كان حرف المد في كلمة والهمز أول كلمة أخرى بعدها، فهذا النوع من المد يسمى بالمد المنفصل. كما يسمى مد البسط، ومد الاعتبار، والمد الجائز. انظر: الإتقان ١/١٢٧ – ١٢٨، ونهاية القول المفيد ١٣٤.

(٣) انظر سراج القارئ ٥٤، وكنز المعاني لشعلة ١١٣، وقال ابن الجزري: فوجب أن لا يُعتقد أن قصر المتصل جائز عند أحد من القراء، وقد تتبعته فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة. انظر النشر ١/٣١٥.

(٤) لا خلاف بين القراء في أن الوقف على الكلمة الأولى في المنفصل، يكون بغير مد متمكن؛ وذلك لأن الموجب للمد قد زال في الوقف. وذكر مكي: أن الوقف هنا بغير مد؛ لأن الهمزة انفصلت من حرف المد واللين، فأُمن خفاؤه؛ إذ هما من كلمتين. راجع: الكافي ١٧، والكشف ١/٥٩، وانظر المنح الفكرية ٥٤.

(٥) انظر: التيسير ٣٠، وتحبير التيسير ٥٢، والتذكرة ١/١٤٥ وما بعدها، وسراج القارئ ٥٤، وكنز المعاني لشعلة ١٠٤، والوافي ٧٤، وإرشاد المريد ٤٨.

(٦) قدر كثير من العلماء الإشباع أو المرتبة الطولى بثلاثة ألفات، أي بست حركات، والمرتبة الوسطى بألفين، أي بأربع حركات. وقال الشيخ محمد مكي نصر: إن من قال بأن أطول المد خمس ألفات، فعنده مقدار كل ألف حركة، فتكون الجملة ست حركات؛ لأنه يريد غير ما فيه من المد الطبيعي، ومقداره عنده حركة. راجع: منجد المقرئين ٥٨، والمفيد في شرح عمدة المجيد ٦٧، والفوائد المفهمة ١٣٧، ونهاية القول المفيد ١٣٣.

(٧) السخاوي هو: الشيخ علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، نسبة إلى سخا بأسفل صعيد مصر، قرأ بمصر على الإمام الشاطبي وعلى أبي الجود. من تصانيفه: فتح الوصيد في شرح القصيد، والوسيلة إلى كشف العقيلة، وجمال القراء وغير ذلك، توفي سنة ٦٤٣ هـ. انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/٥٦٨، وبغية الوعاة ٢/١٩٢، وخزانة الأدب ٦/٧٧.

مختلفون في الزيادة على مرتبتين: فورش وحمزة يمدان طوليًّا، والباقون وسطيًّا [١] والطولي خمس ألفات مع المد الأصلي، وأربع بدونه، والوسطي أربع معه وثلاث بدونه، إلى هنا كلام عليّ القاري[٢]، وهنا نَقَل اختلافات أُخَرَ قليلة الجدوى.

قوله: "القراء" يعني كلَّهم في المد المتصل، والبعض الذي مد في المنفصل.

اعلم أن الهمزة التي بعد حرف المد، إذا غيرت بالحذف[٣]، أو الإبدال[٤]، أو بجعلها بين بين، ففي حرف المد حينئذ وجهان: الزيادة على المد الطبيعي، والقصر، وسيأتي تفصيل ذلك في الهمزتين من كلمتين.

القسم الثاني: أن يقع بعد حرف المد ساكنٌ، وهو نوعان:

الأول: الساكن اللازم، ومعنى لزومه: وجوده عند جميع القراء وصلًا ووقفًا[٥].

ومعنى وجوده عندهم: كونه أصليًّا وضعيًّا عندهم، وإن عرضت الحركة في بعض أنواعه عند بعضهم[٦].

---

(١) انظر: إبراز المعاني ١١٤، والنشر ٣٢٣/١، و سراج القارئ ٥٤. وقال البناء الدمياطي إن هذا هو مذهب أكثر المحققين في المد المتصل، وهو الذي استقر عليه الأئمة قديمًا. وقال بعضهم: وهو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا يمكن أن يتحقق غيره، ويستوي في معرفته أكثر الناس، وبه كان يقرئ الشاطبي على ما حكى عنه السخاوي. أما المد المنفصل فذكر ابن الجزري أن العبارات قد اختلفت في مقدار مده اختلافًا لا يمكن ضبطه ولا يصح جمعه، وقل من ذكر مرتبة لقارئ، إلا وذكر غيرها لذلك القارئ ما فوقها أو ما دونها. ثم نقل ابن الجزري هذه الاختلافات في مراتب المد المنفصل، ثم قال: "والمنضبط من ذلك غالبًا هو القصر المحض، والمد المشبع من غير إفراط، والمتوسط بين ذلك. وهذه المراتب ترى في المنفصل، ويجري فيها في المتصل الاثنان الأخيران، وهما: الإشباع والتوسط. يستوي في معرفة ذلك أكثر الناس، ويشترك في ضبطه غالبهم، وتحكم المشافهة حقيقته، ويبين الأداء كيفيته، وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديمًا وحديثًا، وبه كان يأخذ الإمام الشاطبي، وهو الذي أميل إليه وآخذ به وأعول عليه. راجع: الإتحاف ٣٧، والنشر ٣١٩/١ وما بعدها، وانظر الإتقان ١٢٧/١.

(٢) انظر المنح الفكرية ٥٣- ٥٤، نقلًا عن النشر ٣١٤/١ وما بعدها.

(٣) حذف الهمزة هنا يعني إعدامها دون أن يبقى لها صورة. انظر التمهيد ٥٦.

(٤) الإبدال معناه جعل حرف مكان آخر. وإبدال الهمزة معناه: إقامة الألف أو الياء أو الواو مقام الهمزة عوضًا عنها. راجع: شرح الشافية ١٩٧/٣ وما بعدها، وشرح التصريح ٣٦٦/٢ وما بعدها، والتمهيد ٥٦.

(٥) **الساكن اللازم:** هو ما كان ساكنًا في الحالين، أي لا يتحرك وصلًا ولا وقفًا، راجع: النجوم ٤٧، والإتقان ١٢٧/١.

(٦) أي أن السكون هنا لازم في الحالين، لا يختلف حاله باختلاف الوصل في الهمزة، مثل: ﴿ٱلطَّآمَّةُ﴾ سورة النازعات ٣٤/٧٩، و ﴿ٱلصَّآخَّةُ﴾ سورة عبس ٣٣/٨٠، و ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ (سورة الزمر ٦٤/٣٩)، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ (سورة الأنعام ٨٠/٦)، =

والساكن هنا: إما مدغم نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ (سورة الفاتحة ١/ ٧)، وإما غير مدغم نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ (سورة يونس١٠/ ٥١ و٩١) في موضعي يونس، وكأسماء الحروف في أوائل السور، ويسمى المد في هذا النوع مدًّا لازمًا[١]، فاتفق القراء في مد هذا النوع بجميع ضروبه مدًّا زائدًا مشبعًا قدرًا واحدًا[٢].

والإشباع هنا قدر ثلاث ألفات[٣]، على خلاف في اعتبار المد الأصلي معها، أو بدونه؛ كذا قال علي القاري[٤].

وقال أبو شامة: فإن تحرك الساكن في هذا القسم نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ (سورة آل عمران ٣/١ و٢)؛ فإنه بفتح الميم وحذف الهمزة عند جميع القراء، إلا الأعشى وأبي جعفر، وسيأتي في آل عمران.

و﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ (سورة العنكبوت ٢٩/ ١ و٢)، فإنه بفتح الميم على قراءة ورش، فإنه يحذف الهمزة وينقل فتحها إلى الميم[٥]، فيجوز في هذين المثالين: القصرُ نظرًا إلى الحركة العارضة، والمدُّ نظرًا إلى السكون الأصلي، وهو الراجح[٦] انتهى. المراد من (القصر) هنا عدم الزيادة على المد

=

فأصل ذلك في كلام العرب لا في القرآن: الطامة، والصاخة، وتأمروني، وأتحاجونني. فسكنوا الحرف الأول وأدغموه في الثاني، وكذا نون المضارعة في نون الوقاية، فلا يسمى هذا السكون عارضًا عند القراء بل لازمًا. راجع: المنح الفكرية ٥١، ونهاية القول المفيد ١٣٦.

(١) سمي هذا النوع لازمًا، لالتزام القراء مده مقدارًا واحدًا من غير تفاوت فيه، وهو ثلاث ألفات على الأصح المشهور، وقيل سمي لازمًا للزوم سببه في الحالين، أي حالتي الوصل والوقف، انظر نهاية القول المفيد ١٣٧، وكذا النشر ٣١٧/١.

(٢) قال ابن الجزري: "إن القراء مجمعون على مده مشبعًا قدرًا واحدًا من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافًا سلفًا ولا خلفًا". انظر: النشر ٣١٧/١، وكذا: سراج القارئ ٥٧، وغيث النفع ٢٥، ومنجد المقرئين ٥٧.

(٣) قيل إن الإشباع هنا قدره ثلاث ألفات: ألف للمد الأصلي، وألفان زيادة؛ للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك أن تمد صوتك قدر ست حركات.

(٤) انظر المنح الفكرية ٥١: ٥٢.

(٥) وانظر: التيسير ٣٥ – ٣٦، وتحبير التيسير٥٧، والكافي ٣٥، والتبصرة ٨٦.

(٦) انظر: إبراز المعاني ١٢٢، وكذا نهاية القول المفيد ١٣٨، والإقناع ٤٧٩/١ –٤٨٠، والبحر ١٦٧/٥، وذكر ابن الجزري أنه يجوز المد وعدمه إذا غير سبب المدد عن صفته التي من أجلها كان المد، سواء أكان السبب همزًا أو سكونًا، وسواء أكان تغيير الهمز بين بين أو بالإبدال، أو بالنقل، أو بالحذف. فالمد لعدم الاعتداد بالعارض الذي آل إليه اللفظ، واستصحاب حاله فيما كان أولا، وتنزيل السبب المغير كالثابت، والمعدوم كالملفوظ، والقصر اعتدادا بما عرض له من التغيير، والاعتبار بما صار إليه اللفظ. والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران، معمول بهما نصًّا وأداء، قرأت بهما جميعًا، والأول أرجح عند جماعة من الأئمة، وحجتهم أن من مد عامل الأصل، ومن قصر عامل اللفظ، ومعاملة الأصل أوجه وأقيس. انظر: النشر ٣٥٤/١، وكذا: الإتحاف ١٧٠، وغيث النفع ٢٤٣.

الطبيعي، والمراد من (المد) الزيادة على المد الطبيعي.

وأما الأعشى فإنه يقرأ ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ (سورة آل عمران ٣/ ١و٢) بسكون الميم وإثبات الهمزة[١].

أقول: ومن هذا القبيل ﴿ءَآلۡـَٰٔنَ﴾ (سورة يونس ١٠/ ٥١ و٩١) في موضعي يونس على قراءة نافع[٢]، وسيأتي في يونس.

واعلم أن مجموع أسماء الحروف في أوائل السور أربعة عشر [٣]، منقسمة إلى أربعة أقسام: سبعة منها فيها مد زائد على المد الطبيعي، وهو: لام، ميم، سين، كاف، قاف، صاد، نون [٤].

وخمسة منها ليس فيها إلا مدٌّ طبيعي، وهي: را، ها، يا، طا، حا؛ لعدم الساكن بعدها[٥].

وواحد منها فيه [٦] وجهان: أحدهما: الاقتصار على المد قدر الألف، والآخر الزيادة عليه، وهو: عين [٧]. وسيجيء في مد حرفي اللين. وواحد منها ليس فيه مد أصلًا وهو: الألف [٨].

والنوع الثاني: الساكن العارض سكونه؛ إما للوقف نحو: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ (سورة الناس ١١٤/١)، و﴿ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ (سورة الفاتحة ١/ ٢)، و﴿مَّأۡكُولٍ﴾ (سورة الفيل ١٠٥/ ٥)، عند الوقف عليها.

---

(١) انظر: التذكرة ٣٤٩/٢، والسبعة ٢٠٠.

(٢) أي أنه إذا قرئ لنافع بإبدال همز الوصل ألفًا، ونقل حركة الهمزة التي بعد اللام إلى اللام، جاز المد والقصر، طبقًا لقاعدة الاعتداد بالمعارض وعدمه، والمد هو الراجح. راجع النشر ٣٥٧/١، وغيث النفع ١٤٩، والسبعة ٣٢٧، والبحر ١٦٧/٥.

(٣) حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور جمعها بعضهم في قوله: (نص حكيم له سر قاطع)، وهي عبارة عن أحرف مقطعة محكية لا تعرب. والوقف على هذه الحروف بالسكون لنقصانها، فإذا أخبرت عنها أو عطفت بعضها على بعض فإنها تعرب. راجع: مشكل إعراب القرآن ١٥/١، والقرطبي ١٣٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٣/١، والنجوم ١٣٠، ونهاية القول المفيد١٤٠.

(٤) قال ابن غلبون: "لا خلاف بينهم في مد ما كان من ذلك على ثلاثة أحرف، أوسطها حرف مد ولين"، التذكرة ٩١/١، وانظر الكافي ٢٠، والإقناع ٤٧٨/١، وسراج القارئ ٥٨، والوافي٨٠.

(٥) كل حرف هجاؤه على حرفين يجب فيه القصر؛ وذلك لعدم وجود ساكن بعد الثاني منه، فيمد حرف المد لأجله، وهي مجموعة في قول بعضهم: "حي طهر". راجع سراج القارئ ٥٨، ونهاية القول المفيد ١٤٠، وكنز المعاني لشعلة ٥٩.

(٦) في الأصل "فيها"، والصواب ما أثبته.

(٧) والمراد من ذلك ما كان هجاؤه على ثلاثة أحرف أوسطها حرف لين. انظر: النجوم ٦٢، والمكرر ٧٨، والفوائد المفهمة ١٣٥، وكنز المعاني لشعلة ١٠٨.

(٨) قال ابن غلبون: "لا خلاف بينهم في ترك المد فيما كان على ثلاثة أحرف ليس أوسطها حرف مد ولين، وذلك نحو (ألف)". انظر: التذكرة ٩٠/١، وكذا إبراز المعاني ١٢٣، والإقناع ٤٧٨/١، وسراج القارئ ٥٨.

وإما للإدغام عند بعض القراء، كالإدغام الكبير لأبي عمرو في نحو: ﴿الرَّحِيم مَّلِكِ﴾(سورة الفاتحة ١/ ٣و٤)[١]، وكما قرأ البزي: ﴿وَلَا تَّيَمَّمُوا﴾ (سورة البقرة ٢٦٧/٢)، و﴿عَنْهُ تَّلَهَّى﴾(سورة عبس ١٠/٨٠) بتشديد التاء فيهما[٢]، ويسمى المد في هذا النوع عارضًا[٣].

قال علي القاري: "فيجوز لكل القراء في هذا النوع ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر[٤]. انتهى. وقال علي القاري نقلًا عن الشارح المصري[٥]: إن الإشباع هنا عين الإشباع في المد اللازم[٦]. وقال علي القاري: هذا الحكم عند عروض السكون للوقف أعمٌّ من أن يكون مع السكون إشمامٌ أوْ لا[٧]، بخلاف ما إذا كان الوقف بالروم، فإنه حينئذ حكمه حكم الوصل[٨]. انتهى. يعني أن الروم ملحق بالتحريك، فيُمد حينئذ مدًّا طبيعيًّا فقط[٩].

***

(١) انظر الإتحاف ٤٠.

(٢) انظر مذهب البزي في تشديد التاءات ٣٢٤، وكذا: التيسير ٨٣، وتحبير التيسير ٩٣، والكشف ٣١٤/١، والنشر ٢٣٢/٢.

(٣) سمي المد في هذا النوع عارضًا لعروض سببه، وهو السكون. انظر: النجوم ٥٢.

(٤) انظر: المنح الفكرية ٥٥. وقال ابن الجزري: "والصحيح جواز كل من الثلاثة لجميع القراء؛ لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع". انظر النشر ٣٣٥/١- ٣٣٦، وكذا: التمهيد ١٦٣، والفوائد المفهمة ١٤٠، والدقائق المحكمة ٥٥، وتحبير التيسير ٥٢، ونهاية القول المفيد ١٤١.

(٥) هو محمد بن محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم، أبو القاسم النويري الميموني القاهري، والميمون هي قرية من قرى مصر. ومن تصانيفه: منظومة في القراءات الثلاث الزائدة على السبع، وشرح طيبة النشر لابن الجزري في مجلدين، وغير ذلك. توفي سنة ٨٩٧هـ بمكة. انظر: البدر الطالع ٢٥٦/٢.

(٦) انظر: المنح الفكرية ٥٦، وذكر ابن الجزري أن الإشباع هنا كاللازم؛ لاجتماع الساكنين، اعتدادًا بالعارض. أما التوسط فلمراعاة اجتماع الساكنين، وملاحظة كونه عارضًا. أما القصر فلأن السكون عارض فلا يعتد به، ولأن الجمع بين الساكنين مما يختص بالوقف. انظر: النشر ٣٣٥/١، ونهاية القول المفيد ٤١.

(٧) لا فرق هنا بين أن يكون السكون محضًا أو مع الإشمام فيما يدخله الإشمام، فيجوز المد مع الإشمام؛ لأن ضم الشفتين يكون بعد سكون الحرف. راجع: إبراز المعاني ١٢١، والفوائد المفهمة ١٣٨، والكشف ٦٢/١، وانظر: النجوم ٥٢، والدقائق المحكمة ٥٥.

(٨) انظر: المنح الفكرية ٥٥، وكذا النجوم ٥٢. والوقف بالروم هنا حكمه القصر كالوصل؛ وذلك لعدم موجب المد هنا وهو السكون؛ لأن الروم هو: الإتيان ببعض الحركة فلا سكون فيه. راجع: سراج القارئ ٥٧، ونهاية القول المفيد ١٤١، وكنز المعاني لشعلة ١٠٨.

(٩) قال مكي: "فإن كنت في هذا الفصل تروم الحركة، كان تمكين المد أقل منه إذا أسكنت، وذلك في الرفع والخفض". انظر التبصرة ٦٩.

تتمّة

وإذا أتت الهمزة قبل حرف من حروف المد[١]، سواء كانت الهمزة محققة (بقافين) أو مخففة، بأن حذفت بإلقاء حركتها على ساكن قبلها[٢]، أو أُبدلت واوًا أو ياء، أو سُهلت بين بين، وسواء كانت الهمزة في أول الكلمة أو في وسطها نحو: ﴿ءَادَمَ﴾ (سورة البقرة ٣١/٢)، و﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى﴾ (سورة البقرة ٨٧/٢)، و﴿يَسْتَهْزِءُونَ﴾ (سورة الأنعام ٥/٦) إذا لم يوقف على الثاني[٣]؛ إذ لو وقف عليه يكون سبب[٤] مد حرف المد السكون بعده[٥]، وسيجيء أمثلة تخفيف الهمزة في باب تسهيل الهمزات.

فروى مشيخة المصريين الآخذين برواية الأزرق عن ورش، الزيادة على قدر المد الطبيعي زيادة متوسطة[٦][٧]، وقد بُيِّن قدرُها في القسم الأول، [٨] واستثنوا من ذلك قوله تعالى: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (سورة البقرة ٤٠/٢) حيث وقع[٩]، و﴿يُؤَاخِذُ﴾ بالياء المثناة التحتية أو الفوقية حيث وقع، نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ﴾ (سورة النحل ٦١/١٦ وسورة فاطر ٤٥/٣٥)، و﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ (سورة البقرة

---

(١) إذا وقع الهمز قبل حرف المد واللين، فإن هذا النوع من المد يسمى مد البدل، قال أبو شامة: وهذا النوع لا يكون إلا في المتصل؛ لأن حرف المد لا يقع أول كلمة، لاستحالة ذلك من أجل سكونه. راجع: النجوم ٥٣، وإبراز المعاني ١١٥، ونهاية القول المفيد ١٤٧، وشرح النظم الجامع ١٥.

(٢) نقل الحركة لون من ألوان تخفيف الهمز المفرد، وهو مذهب معروف لورش، والمراد من ذلك نقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها، فيتحرك هو بحركتها، وتسقط هي من اللفظ، وذلك بشروط ستأتي.

(٣) في "ب": (الثالث)، وهذا تحريف.

(٤) في "ب": (بسبب)، وهذا تحريف.

(٥) يعني أنه إذا اجتمع مع تقديم الهمز، سبب آخر أقوى منه، كالهمز المتأخر، أو السكون اللازم، فيجب المد هنا وجهًا واحدًا مشبعًا؛ عملًا بأقوى السببين. انظر: الإتحاف ٣٩.

(٦) إذا تقدم الهمز على حرف المد، فقد أجمع القراء على القصر في هذا، إلا ورشًا من طريق الأزرق، فإن له مذهبًا اختص به، فقد جاء عنه في هذا النوع ثلاثة أوجه: الطول، والتوسط، والقصر. راجع: إبراز المعاني ١١٥- ١١٦، وسراج القارئ ٥٥، والنشر ٣٣٨/١- ٣٣٩، وشرح النظم الجامع ١٧.

(٧) ما ذكره المرعشي من الزيادة المتوسطة في هذا النوع هو مذهب واختيار الإمام الداني هنا. انظر: التيسير ٣١، وتحبير التيسير ٥٢، والنشر ٣٣٨/١.

(٨) أي "وقوع الهمز بعد حرف المد في كلمته"، وقدر الوسطى هناك بأربع ألفات على المد الأصلي، وثلاث بدونه.

(٩) وذلك كقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة ٤٠/٢).

٢٨٦/٢)؛ فأجمعوا - يعنى أهل الأداء - على ترك الزيادة فيهما لورش[١]. وأجمعوا أيضًا على ترك الزيادة لورش، إذا سكن ما قبل الهمزة وكان الساكن غير حرف علة، نحو: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ (سورة الإسراء ٣٤/١٧)، و﴿مَذْءُومًا﴾(سورة الأعراف ٨/٧)، و﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾(سورة البقرة ١٨٥/٢)، و﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾(سورة النور ٣٩/٢٤)، وشبهه. وإنما قلنا: "غير حرف علة"؛ لِما قال أبو شامة: إذا كان الساكن قبل الهمزة التي بعدها حرف مد، حرفَ مد نحو: ﴿جَآءُو﴾ (سورة آل عمران ١٨٤/٣)، و﴿لِيَسُـُٔوا۟﴾ (سورة الإسراء ٧/١٧)، أو حرف لين نحو: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ (سورة التكوير ٨/٨١)، و﴿سوءات﴾(سورة الأعراف ٢٠/٧)[٢]، فإن الزيادة حينئذ على المد الطبيعي بعد الهمزة، منصوص "عليها لورش"[٣].

وكذا أجمعوا على ترك الزيادة لورش على المد الطبيعى، إذا لم تكن الهمزة من نفس الكلمة؛ بل كانت همزة وصل جيء بها ليمكن الابتداء بالساكن نحو: ﴿ٱؤْتُمِنَ﴾(سورة البقرة ٢٨٣/٢)، و﴿ ايـتِ بُقْـرآن﴾ (سورة يونس ١٥/١٠) ﴿وايـذَن لِّى﴾ (سورة التوبة ٤٩/٩)؛ فإن الواو والياء بعد الهمزة في هذه الأمثلة أصلهما الهمزة الساكنة، ولما لم يمكن الابتداء بتلك الهمزة الساكنة، اجتلبت لها همزة وصل، فانقلبت الهمزة الساكنة إلى حرف حركة همزة الوصل، هذا ما في التيسير[٤].

وزاد الشاطبي أنهم أجمعوا على ترك الزيادة لورش في ألف المد التي بعد اللام في ﴿ٱلْـَٔانَ﴾ (سورة يونس ٥١/١٠ و٩١) في موضعي يونس[٥]، وورش ينقل فتحة همزة ﴿آن﴾ إلى لام التعريف

---

(١) انظر: تحبير التيسير ٥٣، والتذكرة ١٤٩/١- ١٥٠، وسراج القارئ ٥٦- ٥٧، وإبراز المعاني ١١٧- ١١٨، وذكر ابن الجزري أن أهل الأداء اختلفوا في استثناء (إسرائيل).، واتفقوا على استثناء (يؤاخذ). انظر: النشر ٣٤٠/١- ٣٤١، وكذا الإتحاف ٣٩، والنجوم ٥٦- ٥٧.

(٢) وردت (سوءات) مضافة إلى الضمير، كما في قوله تعالى: ﴿لِيُبْدِىَ لَهُمَا مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ (سورة الأعراف ٢٠/٧)، ولم تأت هذه الكلمة مجردة من الضمير في القرآن الكريم.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١١٧، وكذا سراج القارئ ٥٦، والوافي ٧٦، والتبصرة ٦٠- ٦١.

(٤) انظر: التيسير ٣١، وكذا تحبير التيسير ٥٣، والقصد النافع ٤٥، وشرح النظم الجامع ١٨، وأثبت مكي وابن الجزري الخلاف بين المد وتركه هنا - أي في حرف المد إذا وقع بعد همزة الوصل حالة الابتداء - وذكر أن ترك المد أقيس. راجع: التبصرة ٦١، والنشر ٣٤٣/١: ٣٤٤.

(٥) قال الإمام الشاطبي:

وما بَعْد هَمْز الوَصْلِ ايتِ وبَعْضُهُمْ ... يُؤَاخذكُم الآن مُسْتَفْهِمًا تَلَا

وعادًا الأولَى وابنُ غَلْبُون طاهِرٌ ... بِقَصْرِ جَمِيعِ البابِ قَالَ وقَوَّلا

=

ويحذف الهمزة[١].

وكذا أجمعوا على ترك الزيادة لورش في واو المد التي بعد اللام في: ﴿عادًا لُّولَى﴾ (سورة النجم ٥٠/٥٣) في النجم، وورش ينقل ضمة همزة (أولى) إلى لام التعريف ويحذف الهمزة، ويدغم التنوين في اللام المضمومة.[٢] والباقون لا يزيدون على المد الطبيعي بعد الهمزة في شيء من تلك الصور[٣]، وكذا لا يزيد[٤] الآخذون برواية غير الأزرق عن ورش، وهي رواية ابن مجاهد عن ورش، وهي رواية راجحة عن ورش هنا كما صرح به الجعبري[٥].

قال ابن غلبون في التذكرة: إن نافعًا لم يرَ إشباع[٦] المد في حروف المد الواقعة بعد الهمزة، كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة[٧] ورش؛ لأن إشباع المد في هذا ليس بأفصح اللغات، وقد نفى نافع أن تكون[٨] قراءته كذلك[٩]. انتهى. وقد أشار الشاطبي - رحمة الله عليه - إلى نقل هذا عن ابن غلبون[١٠]، فظهر أن الراجح ما قاله ابن غلبون[١١].

=

انظر: متن الشاطبية ١٧، وكذا إبراز المعاني ١١٨، والنجوم ٥٨، وشرح النظم الجامع ١٩.

(١) وهي أيضًا رواية قالون عن نافع في (الآن). انظر ٤٣٧، وكذا السبعة ٣٢٧، والتذكرة ١٦٧/١، وغيث النفع ١٤٩.

(٢) انظر إبراز المعاني ١١٩، والكافي ١٧ و١٨ و١٧٦، والمكرر ١٣٠، والإقناع ٤٧٣/١، والتبصرة ٦١، وذكر ابن الجزري الخلاف بين أهل الأداء في هذه الكلمة بين مدها واستثنائها من المد. انظر: النشر ٣٤١/١- ٣٤٢.

(٣) انظر: التيسير ٣١، وتحبير التيسير ٥٣، والكشف ٤٧/١.

(٤) في "ب": (يزيدون)، وهذا تحريف.

(٥) انظر: كنز المعاني للجعبري ٨٣. وذكر مكي: أن عدم المد هو الاختيار، وعليه سائر القراء، وأن الرواة - غير ورش عن نافع - على ترك مده، وأن البغداديين رووا عن ورش ترك تمكين المد. وإنما رواه المصريون عن ورش، لكنه كثير الاستعمال في المغرب. انظر: الكشف ٤٧/١.

(٦) في التذكرة: (لم يكن يرى).

(٧) في الأصل: (قراءات)، والتصويب من التذكرة.

(٨) في الأصل: (أن يكون)، والتصويب من التذكرة.

(٩) انظر: التذكرة ١٤٩/١، وكذا النجوم ٥٣، ٥٤، والقصد النافع ٤٢، وكنز المعاني لشعلة ١٠٧، وذكر ابن القاصح أن ابن غلبون هنا على رواية البغداديين، فأما المصريون فإنهم رووا التمكين عن ورش، انظر سراج القارئ ٥٧.

(١٠) قال الإمام الشاطبي:

وما بعد همزٍ ثابتٍ أو مغيرٍ ... فقصرٌ وقَدْ يُرْوَى لورشٍ مُطَوَّلا

إلى أن قال: وعَادًا الأُولى وابن غلبون طاهرٌ ... بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وقَوَّلا

انظر: متن الشاطبية ١٦، ١٧، وكذا إبراز المعاني ١١٩، وسراج القارئ ٥٧.

(١١) قال أبو شامة - تعقيبًا على قول ابن غلبون بقصر جميع هذا الباب، أي كل ما كان حرف المد فيه بعد همز ثابت أو مغير: وما قال به ابن غلبون هو الحق، وهو اختيار ناظم القصيدة، في ما أخبرني الشيخ أبو الحسن عنه. وقد سبق ذكر ما ذهب إليه مكي

=

وأما السبب المعنوي لزيادة المد، فهو كما قاله السيوطي في الإتقان: قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قويٌّ مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من اللفظي عند القراء.

فمنه مد التعظيم في ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (سورة الصافات ٣٥/٣٧)، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ (سورة البقرة ١٦٣/٢)، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ (سورة الأنبياء ٨١/٢١). يعني المد في (لا) النافية في كلمة التوحيد، وقد ورد المد في هذه المواضع عن أصحاب القصر في المد المنفصل لهذا المعنى، ويسمى مد المبالغة؛ لأنه طلب به المبالغة في نفي الألوهية عمّا سوى الله تعالى، قال ابن الجزري: وقد ورد عن حمزة مد المبالغة للنفي في كل (لا) التي للتبرئة، سواء كان في كلمة التوحيد أو غيرها، نحو: ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾ (سورة البقرة ٢/٢)، و﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾ (سورة البقرة٧١/٢)، و﴿لَّا مَرَدَّ لَهُۥ﴾ (سورة الروم٤٣/٣٠)، و﴿لَا جَرَمَ﴾ (سورة هود ٢٢/١١)، وقدر المد للسبب المعنوي، سواء كان في كلمة التوحيد أو في غيرها، وسط لا يبلغ الإشباع؛ لضعف سببه[١]. وقد اجتمع السببان: اللفظي[٢] - على مذهب من مد في المنفصل - والمعنوي في نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (سورة الصافات ٣٥/٣٧)، و﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ (سورة البقرة ٢٥٦/٢)، و﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ (سورة البقرة ١٧٣/٢)[٣]، فيمد لحمزة مدًّا مشبعًا على أصله في المد لأجل الهمزة، ويلغَى المعنويُّ، إعمالًا للأقوى وإلغاء للأضعف. انتهى ما في الإتقان[٤].

أقول: وكذا يمد لورش مشبعًا على أصله[٥].

***

=

ابن أبي طالب في ذلك. وذكر ابن الجزري: أن المد هنا شاع وذاع، وتلقته الأمة بالقبول، فلا وجه لرده، وإن كان غيره أولى منه. راجع: الكشف ٤٧/١ - ٤٨، وإبراز المعاني ١١٩، والنشر ٣٤٠/١.

(١) أي لضعف سببه عن سبب الهمز. انظر: النشر ٣٥٤/١، والإتحاف ٤١.

(٢) أي الهمز.

(٣) وفي الأصل و"ب": (لا إثم عليه)، وهو خطأ.

(٤) انظر الإتقان ١٢٨/١، نقلًا عن النشر ٣٤٥/١ و٣٦٠ و٣٦١، وانظر الفوائد المفهمة ١٤١، وجهد المقل ٢٥، والإتحاف ٤١، ونهاية القول المفيد ١٣١.

(٥) وإشباع المد لورش هنا في كلمة التوحيد فقط؛ لأن المد في "لا" التي للتبرئة في غير كلمة التوحد لحمزة فقط. انظر الحاشية ٢١.

الفصل الثاني
في مد حرفي اللين[١]

اعلم أنه ليس لحرفي اللين مد طبيعي[٢]، فمعنى القصر فيهما - في الاستعمال الأغلب - سلبُ المد عنهما بالكلية[٣].

وأحوالهما أربعة:

الحال الأول: أن يقعا قبل همز متحرك في كلمتيهما نحو: ﴿سَوْءٍ﴾ (سورة مريم ١٩/٢٨) بفتح السين المهملة، و﴿شَيْءٍ﴾ (سورة البقرة ٢/٢٠)، ولا مد فيهما حينئذ لأحد إلا لورش، جاء منه الطول والتوسط[٤]، وليس الطول هنا أولى من التوسط؛ بل هما سيّان عنده، والمراد بالتوسط في مد حرفي اللين حيث وقع، هو القصر في باب حروف المد، وهو المد قدر ألف كما صرح به أبو شامة[٥]. فمعنى توسطه على ما صرح به، توسطه بين الطول وترك المد بالكلية.

والمراد بالطول في مد حرفي اللين حيث وقع، المد قدر ألفين أو ثلاث، كما أشار إليه الشاطبي إشارة دقيقة[٦].

---

(١) حرفا اللين هما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما، وقد وردت زيادة المد فيهما بسبب الهمز أو السكون، وإنما اعتبر شرط المد فيهما مع ضعفه بتغيير حركة ما قبله؛ لأن فيهما شيئًا من الخفاء وشيئًا من المد، وإن كان أنقص في الرتبة مما في حروف المد، ويسمى مدهما عند القراء بمد اللين. راجع: النشر ١/٣٤٦، والنجوم ٥٩، وانظر: الإتحاف ٤١، والرعاية ١٢٦، والكشف ١/٥٥.

(٢) قال أبو شامة: الواو والياء متى انفتح ما قبلهما لم يكن فيهما مد، وإن كانا قابلين له لو فعل فيهما لأجل همز أو ساكن. انظر: إبراز المعاني ١٢٤.

(٣) انظر: جهد المقل ٢٦.

(٤) انظر في ذلك: النشر ١/٣٤٦، وكنز المعاني لشعلة ١٠٩- ١١٠، والفوائد المفهمة ١٤٢، ونهاية القول المفيد ١٤٧، وشرح النظم الجامع ٢٥- ٢٦.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١٢٣و ١٢٤، غير أن أبا شامة ذكر قبل هذا في شرحه لقول الشاطبي:

بطول وقصر وصل ورشٍ ووقفه وعند سكون الوقف للكل أعملا

أن المراد بالوجهين: المد المشبع والمتوسط. وأن الشاطبي نبه على ذلك بقوله: "بطول"، أي بتطويل المد، والقصر عدم تطويل المد مع بقاء أصل المد، ولولا إرادته لهذا المعنى لقال بمد وقصر. كما ذكر أن وجه الإشباع جعله كالمتصل، وأن وجه التوسط حطه عن تلك الرتبة قليلًا؛ لضعفه بانفتاح ما قبله. وقال الشيخ القاضي إن الشاطبي لو أراد بالقصر معناه الشائع - وهو المقدر بحركتين - لقال بمد وقصر، فالتعبير بقوله: "بطول" أفاد أن المراد بقوله: "وقصر" التوسط، راجع: إبراز المعاني ١٢٣ و١٢٤، ومتن الشاطبية ١٧، والوافي ٨٢، وانظر الإقناع ١/٤٧٦، وجهد المقل ٢٦، وسراج القارئ ٥٩.

(٦) قال الإمام الشاطبي: بطول وقصر وصل ورش ووقفه وعند سكون الوقف للكل أعملا

=

ويستثنى هنا لورش كلمتان: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ (سورة التكوير ٨/٨١)، و﴿مَوْبِلًا﴾ (سورة الكهف ٥٨/١٨)؛ إذ لا يمد فيهما أصلًا[١]. نعم يُمد الواو المديّ في: ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ مدًّا طبيعيًّا في مذهب الجماعة، إلا لورش؛ فإنه يمد عنده مدًّا زائدًا كما سبق.

الحال الثاني: أن يقعا قبل همز متحرك في غير كلمتيهما نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ (سورة البقرة ١٠٣/٢)[٢]، ﴿نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ (سورة المائدة ٢٧/٥)، ولا مد فيه لأحد[٣].

الحال الثالث: أن يقعا قبل ساكن لازم سكونه في الوصل والوقف، ولم يقع منه في القرآن إلا (عين) في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ (سورة مريم ١/١٩)، و﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ (سورة الشورى ١/٤٢ و٢) روي فيه عن جميع القراء الطول والتوسط[٤]، لكن الطول أفضل لجميعهم، كما قال الشاطبي - رحمة الله عليه:

..... وفي عينِ الوَجْهَانِ والطّول فُضِّلَا[٥]

قال علي القاري: والمحقِّقون من شراح الشاطبية على جواز القصر أيضًا[٦]. انتهى. يعنى لجميعهم، والله أعلم.

الحال الرابع: أن يقعا قبل ساكن عارضٌ سكونُه للوقف، سواء كان ذلك الساكن همزًا نحو: ﴿سَوْءِ﴾ (سورة مريم ٢٨/١٩) - بفتح السين، و﴿شَىْءٍ﴾ (سورة البقرة ٢٠/٢) إذا وقف عليهما، أوْ لم

=

وقد فسر أكثر الشراح أن المراد بقول الشاطبي: "بطول" هو المد المشبع، وقد ذكر قبل ذلك تقدير المد المشبع أو المرتبة الطولى.

(١) انظر: النشر ٣٤٧/١، والكشف ٤٩/١، والإتحاف ٤٢، والنجوم ٦١، والإقناع ٤٧٦/١.

(٢) في الأصل و"ب": (لو أنهم)، وهو خطأ.

(٣) إذا وقع الهمز بعد حرف اللين منفصلًا، فأجمعوا على ترك الزيادة، ولا خلاف بينهم في ذلك. كما أن حرف اللين مع الهمز المنفصل، لا يكون إلا متحركًا في رواية ورش؛ لأنه ينقل حركة الهمزة إليه ويحذف الهمزة. راجع: النشر ٣٤٨/١، والنجوم ٥٩، والوافي ٨٢.

(٤) انظر: غيث النفع ١٩٧، والمكرر ٧٨، والدقائق المحكمة ٥١، وسراج القارئ ٥٨.

(٥) انظر: متن الشاطبية ١٧. وقيل إن الحجة لتفضيله أنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين، وكون السكون غير عارض. راجع كنز المعاني لشعلة ١٠٩، وإرشاد المريد ٥٤، وانظر الكشف ٦٧/١.

(٦) المنح الفكرية ٥٢، وانظر المكرر ١١٨، وقال ابن الجزري: ومنهم من أجراها مجرى الحروف الصحيحة، فلم يزد في تمكينها على ما فيها، النشر ٣٤٨/١.

يكن نحو: ﴿وَٱلصَّيۡفِ﴾ (سورة قريش ٢/١٠٦)، و﴿خَوۡفٖ﴾(سورة قريش ٤/١٠٦) إذا وقف عليهما، فإذا كان الساكن غير همز، فلجميع القراء فيه إذا وقف بالسكون - لا بالرَّوْم - ثلاثة أوجه: الطول والتوسط والقصر[١]. والقصر هنا أولى للكل، ثم التوسط. وإنما قلنا "لا بالروم" لِما قال: إذا وقف هنا بالروم فلا مد فيه لأحد[٢].

وأما إذا كان الساكن همزًا، فكذا الأمر لجميع القراء إلا لورش، فإنه (لا)[٣] يوافق الجمهور في القصر حينئذ[٤]؛ لأنه يمد حرفي اللين إذا كان الساكن بعدهما همزًا، سواء تحرك الهمز[٥] أو سكن، وهو لا يفضل الطول على التوسط في مدهما لأجل الهمز مطلقًا، أعني سواء سكن الهمز أو تحرك، بل هما سيان عنده حينئذ[٦].

***

(١) انظر: سراج القارئ ٥٩، والإتحاف ٦٥، والوافي٨٢- ٨٣. وقال ابن الجزري: والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الثلاثة الأوجه لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب، وأما من ذهب إلى القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فيها فلا يسوغ له هنا إلا التوسط والقصر، اعتد بالعارض أو لم يعتد، ولا يسوغ له هنا إشباع، فلذلك كان الأخذ به هنا قليلًا. انظر النشر ١/٣٤٩- ٣٥٠.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١٢٥، وكذا: جهد المقل ٢٦، والنجوم ٦٥. والوقف بالروم هنا ليس فيه إلا القصر؛ وذلك لعدم موجب المد وهو السكون؛ لأن الروم هو الإتيان ببعض الحركة، فلا سكون فيه. انظر: نهاية القول المفيد ١٤١.

(٣) كلمة: (لا) ليست في "ب".

(٤) فيكون لورش في ذلك وجهان فقط: الطول والتوسط، ولباقي القراء الأوجه الثلاثة: الطول والتوسط والقصر. انظر: سراج القارئ ٥٩، وكنز المعاني ١١٠، وإرشاد المريد ٥٥، وشرح النظم الجامع ٢٥- ٢٦.

(٥) في "ب": (الهمزة)، وهذا تحريف.

(٦) انظر: جهد المقل ٢٦.